الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.43

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٢ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

السودان*: مشروع قرار

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٣٩/٦٣، المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة الاستعمال

و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[(٢)] وتؤكد على الحاجة إلى التنفيذ والمتابعة العاجلين للنتائج،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تعزيز العملية الحكومية الدولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية،

وإذ تحيط علما أيضا بتقارير الأمين العام بشأن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[(٣)]، والمصادر المبتكرة لتمويل التنمية[(٤)]،

وإذ تحيط علما كذلك بتقارير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وعن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

وإذ تشير إلى الالتزام الوارد في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[(٥)] بأن تستمر في إيلاء كامل اهتمامها لكفالة المتابعة السليمة والفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري، **وإذ تدرك** أهمية تمويل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير أيضا إلى الالتزام بالنظر في ضرورة عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء التأثيرات السلبية الشديدة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية بما في ذلك قدرة البلدان النامية على تعبئة تمويل التنمية،

وإذ تعترف بأن الأزمة المالية والاقتصادية قد أثبتت أكثر من أي وقت مضى أن للدولة دوراً محورياً ورائداً في الاقتصاد،

---

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٣) A/64/322.

(٤) A/64/189 و Corr.1.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

وإذ ترحب بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية،

١ - **ترحب** بعقد مؤتمر الدوحة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي أتاح فرصة لتقييم التقدم المحرز، وإعادة التأكيد على الأهداف والالتزامات، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، والتعرف على العقبات والقيود التي جوبهت، والإجراءات والمبادرات الرامية إلى التغلب عليها، والتدابير المهمة لمواصلة التنفيذ، فضلا عن التحديات الجديدة والمسائل الناشئة في عملية تمويل التنمية؛

٢ - **تعيد تأكيد** أهمية وفاء البلدان المتقدمة بالالتزامات التي تعهدت بها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥] لأسباب منها، زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وخفض مدفوعات البلدان النامية للديون ولخدمة الديون، وفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية، وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية؛

٣ - **تعرب عن قلقها العميق** إزاء تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قدرة البلدان النامية في الوصول إلى التمويل اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومن جملتها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - **تحث** البلدان المتقدمة التي لم تف بعد بالتزامها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية أن تفعل ذلك، وتشدد على أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة قد أكدت مرة أخرى الحاجة إلى تقديم هذه المساعدة؛

٥ - **تؤكد أيضا** أن بيئة الركود الاقتصادي تتطلب التزاماً متجددا بكفالة زيادة تدفق موارد مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها إلى البلدان النامية؛

٦ - **تدرك** أهمية الدور الذي تؤديه مخصصات حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة العالمية، والإسهام في الاستقرار والإنصاف والمرونة الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتتعهد بأن تقوم على وجه الاستعجال بمزيد من الدراسة لدور زيادة إصدارات حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة وتشجيع التنمية؛

٧ - **تكرر تأكيد** أهمية أن تعمل الجهات المانحة على أساس الجداول الزمنية الوطنية، بحلول نهاية ٢٠١٠، من أجل زيادة مستويات المعونة في حدود عمليات تخصيص الميزانية في كل منها من أجل تحقيق زيادة في الموارد المالية المقدمة إلى البلدان النامية؛

٨ - **تشدد** على أنه سيتعين توفير موارد كبيرة جديدة وإضافية تشمل، فيما تشمل، السيولة القصيرة الأجل والتمويل الإنمائي الطويل الأجل والمنح، للبلدان النامية لاستخدامها في عمليات الاستجابة على نحو ملائم لأولوياتها الاجتماعية، بما فيها الصحة والتعليم، وفقا لاستراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية؛

٩ - **تدعو** إلى توفير موارد إضافية من أجل الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، من خلال التبرعات التي تقدم إلى مبادرات الأمم المتحدة في نفس الوقت الذي تدعم فيه إنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة، كما تدعو إلى تقديم موارد إضافية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس يمكن التنبؤ به، من أجل دعم الأنشطة الإنمائية على المستوى القطري بغية إتاحة الفرصة للبلدان النامية للتخفيف من تأثير الأزمة على خططها وبرامجها الإنمائية؛

١٠ - **تلاحظ مع القلق** تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر لموارد الميزانيات في البلدان النامية، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة ترجمة التزامات المانحين بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى زيادات حقيقية في الموارد المالية لدعم البلدان النامية في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١١ - **تشدد** على أن تخفيف عبء الديون والمعونة المقدمة في حالات الطوارئ يجب ألاّ يعدا جزءا من المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٢ - **تشير** إلى أن التمويل المستدام للديون يمكن أن يصبح عنصرا مهما لتعبئة موارد للتنمية، وتؤكد من جديد دور تخفيف عبء الديون في الحد من الديون وخدمة الديون كأداة لمنع الأزمات والقدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل على السواء، وتؤكد الحاجة الملحّة لدراسة آليات إعادة هيكلة الديون، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية على مستوى الأمم المتحدة لتسوية الديون؛

١٣ - **تسلم** بإمكانية دعم مختلف مصادر التمويل المبتكرة لمصادر التمويل التقليدية، وتطلب إلى الأمين العام إلى أن يقوم في أوائل ٢٠١٠، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتنظيم لقاء خاص يُعقد في أوائل ٢٠١٠ عن إمكانات المصادر المبتكرة لتمويل التنمية؛

١٤ - **تكرر التأكيد** في هذا الصدد أنه ينبغي أن تعزز هذه الأموال المصادر التقليدية للتمويل، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، لا أن تحل محلها. وينبغي أن توزع وفقا لأولويات البلدان النامية، لا أن تكون عبئا عليها بغير موجب؛

١٥ - **تشدد** على أهمية وجود نظام تجارة عالمي متعدد الأطراف ومستند إلى قواعد، ومفتوح، وغير تمييزي ومنصف والدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه في حفز النمو الاقتصادي والتنمية، ولا سيما في حالة البلدان النامية، حيث لا تزال التجارة تمثل واحدا من أهم مصادر تمويل التنمية؛

١٦ - **تكرر التأكيد** على مناشدتها الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية تقديم تبرعات للصندوق لتمكينه من تحقيق الأهداف والوظائف المنوطة بالمكتب؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن حالة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ بما في ذلك وضع جداول زمنية لتحقيق هدف الوصول إلى نسبة ٠,٧ في المائة؛

١٨ - **تسلم** بالمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩ من أجل تعزيز آلية متابعة عملية تمويل التنمية، وتعترف في الوقت نفسه بالحاجة إلى مواصلة تعزيز عملية المتابعة؛ بما في ذلك إمكانية إنشاء هيئة حكومية دولية للإشراف على تنفيذ ولايات تمويل التنمية وتعزيزه، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع رئيس الجمعية العامة، اقتراحات محددة إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد، قبل نهاية الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة من أجل إنشاء لجنة فنية مختصة بتمويل التنمية؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا موضوعيا يتضمن توصيات محددة للعمل من أجل مواصلة تنفيذ توافق آراء مونتيري.